



مركز سميت للدراسات
SMT Studies Center



العلاقات السعودية الروسية.. توافق في النفط وتفاهم في السياسة

الفهرس

- 3 الأمير محمد بن سلمان.. وإعادة الدفاء للعلاقات السعودية الروسية
- 7 مستقبل العلاقات السعودية الروسية وتأثيرها في أمن الخليج العربي
- 15 العلاقات السعودية الروسية..90 عامًا من الصداقة رغم التوترات
- 20 التعاون السعودي الروسي.. فرص اقتصادية واعدة
- 25 العلاقات السعودية الروسية وانعكاساتها على سوق النفط
- 28 الأيديولوجيا.. وعقبات أخرى في تاريخ العلاقات السعودية الروسية

الأمير محمد بن سلمان.. وإعادة الدفاء للعلاقات السعودية الروسية

استطاع الأمير محمد بن سلمان، كسر حالة الصمت بين السعودية وروسيا عن طريق نجاحه في إعادة الاتصالات مع روسيا، التي شهدت مدًا وجزرًا في السنوات السابقة، لأسباب مختلفة يأتي في مقدمتها الأزمة السورية.

وخلال العامين الأخيرين، تمّ تنظيم لقاءات متوالية مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، كانت مثار اهتمام عالمي كبير، تمثلت في زيارة وفد سعودي للكرملين في عامي 2015 و 2017، بحث فيها الجانبان العديد من القضايا الإقليمية والدولية، مع التأكيد على ضرورة توطيد الشراكة السعودية الروسية في عدة اتجاهات، وتجاوز الخلافات السابقة، والعمل على النقاط المشتركة بين البلدين.

تجمع البلدين مصالح مشتركة وعلاقات قديمة، حتى وإن مرّت بمطبات، وتباينات، وفتور، وبرود، في مراحل مختلفة. لكن زيارة الأمير محمد بن سلمان، إلى سانت بطرسبورغ، أعادت إليها الدفاء مجددًا، ورسمت ملامحها المقبلة.

فكان أول زيارة لمسؤول سعودي كبير، في عهد الملك سلمان لروسيا، في ظل رغبة القيادة السعودية الجديدة في كسب حلفاء جدد، وليس الاعتماد على تحالفات حصرية؛ ما يعني الجديدة في فتح صفحة جديدة في علاقة البلدين، وهو ما من شأنه المساعدة في حلحلة عدد من الملفات الإقليمية، خصوصًا ملفي سورية واليمن، والحرب على الإرهاب.

وقد تجلّت براعة السياسة السعودية في اختيار توقيت الزيارة، إذ تزامنت مع مؤشرات واضحة على استعداد موسكو لتغيير مواقفها في شأن سورية، مع أدلة على مرونة في موقفها حيال اليمن. ولا شك في أن تركيز الزيارة بشكل واضح على أولويات العلاقة بين البلدين، يضعها على مسار تعاوني جديد، ما يؤكّد رغبة الطرفين في المضي نحو التكامل في عالم يهوج بالتحالفات والتكتلات والمصالح المتقاطعة.

لقد شهدت زيارة الأمير محمد بن سلمان، محادثات ونقاشات مطولة، ولقاءات عدة مع المسؤولين الروس المؤثرين، إضافة إلى توقيع اتفاقات مهمة، ومنها اتفاق للتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، يقضي ببناء 16 مفاعلاً نووياً سلمياً. كما أن الزيارة كانت فرصة للبحث المعمق في قضايا الساعة، وما تمرُّ به المنطقة، ونقاط الالتقاء، محققة مراميها، بسبب التفاهم والارتياح، الذي تبادلته بوتين وولي العهد السعودي، منذ الوهلة الأولى.

وكان ذلك واضحاً في العبارات التي رحّب بها كلُّ منهما بالآخر، إذ أشار بوتين إلى العلاقات «الأخوية» بين الاتحاد الروسي والمملكة، وقال الأمير محمد بن سلمان، إن المملكة تنظر إلى روسيا باعتبارها «دولة مهمة في العالم الحديث»، وردّ الرئيس الروسي بأنه لا يزال يذكر «الترحيب الحار» الذي قُوبل به عند زيارته للمملكة في عام 2007، وقال إنه قبل الدعوة لزيارة السعودية «بكل سرور»، فكان ذلك كله تبادلاً يليق بعلاقات بدأت منذ عام 1926.

واللافت، أن الزيارة لم تُسلط عليها أضواء إعلامية قبل حدوثها، وجاء وصول ولي العهد السعودي، إلى سانت بطرسبورغ مفاجئاً؛ ما أثار تساؤلات غريبة حول تحالف محتمل بين الرياض وموسكو، في ضوء الدور المهم الذي يؤديه كلُّ منهما في المنطقة والعالم، خصوصاً على صعيد النفط، وأزمات الشرق الأوسط، والتقارب المحتمل بين الغرب وإيران.



إن تطوير العلاقة، واستقرار المنطقة، ورفض «الفوضى»، والتعاون على العمل معًا، للمساعدة في إنهاء أزمات المنطقة الساخنة، كانت تلك القضايا، هي أهم القضايا التي شدّد عليها كلٌّ من بوتين والأمير ابن سلمان، خاصة أن روسيا كان لها موقف إيجابي، ممثّل في عدم استخدام «الفيتو» ضد قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216 في شأن اليمن، إضافة إلى رفضها لاستخدام النظام السوري للبراميل المتفجرة، وهو ما يشير إلى أن المواقف الروسية، قابلة للتفهم والتغيير، لما فيه مصلحة المنطقة واستقرارها.

موسكو، وبعد زيارة ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، أيدت ضرورة إيجاد تسوية سياسية للأزمة في سورية، بمشاركة جميع القوى الداخلية والخارجية، على أساس الواقع الموجود على الأرض، أي على أساس النجاحات العسكرية والسياسية لدمشق.

استطاع الأمير محمد بن سلمان، خلال زيارته، أن يتوصل إلى تفاهات على نقاط الخلاف بين الرياض وموسكو، إذ أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال تلك الزيارة، أن روسيا والسعودية تعملان معًا للتوصل لحل الأزمة السورية.

وتجري اتصالات على المستوى السياسي، وبين العسكريين، وهناك تعاون ومشاورات مع الأمير السعودي في مسائل تسوية الأزمات، ومنها أزمة سورية.

أمّا على صعيد العلاقات الاقتصادية بين البلدين، فقد استطاع الأمير محمد بن سلمان، أن يُوجد تقاربًا اقتصاديًا سعوديًّا روسيًّا مشتركًا، وتحديدًا الاستثمارات في سوق النفط، وتعزيز التعاون في مجال النفط، الذي يعكس رغبة البلدين في المحافظة على استقرار أسعار النفط، مع العلم أن النفط، يمثل مصدرًا مهمًا للدخل في كلٍّ من روسيا والسعودية، متطلعًا إلى أن يتمّ تحقيق الاستقرار في السوق العالمية للوقود؛ ما دفع بوتين إلى شكر السعودية، وولي عهدها الأمير محمد بن سلمان، على تلك الجهود.

روسيا تتخذ موقفًا يُعتبر فريدًا في الشرق الأوسط، لكونها الدولة الأجنبية الوحيدة التي تحافظ على علاقات عمل قوية مع جميع دول المنطقة، ولا تنوي إعادة ترتيبها، ولا تطمح إلى لعب دور الزعيم فيها، وهو ما يمكّن روسيا من القيام بدور الوساطة في الكثير من الأزمات التي تريد السعودية حلها. وبالتالي، فإن المصالح المشتركة بين البلدين، تجعل حاجة الرياض إلى موسكو لا تقل عن حاجة موسكو إلى الرياض.

لم يقتصر الأمير محمد بن سلمان، خلال زيارته لموسكو، على تعزيز العلاقات السعودية الروسية على جميع الأصعدة فحسب، بل تعداه إلى عقده العديد من الاتفاقيات بين روسيا والرياض، كصفقة السلاح التي شملت: دبابات تي90، وعربات مصفحة، وطائرات عمودية مقاتلة، ومنظومة أس400 دفاع جوي بعيد المدى، وسوف يجري تضخيمها لتتجاوز 10 مليارات دولار. زيارة الأمير محمد بن سلمان لروسيا، التي وصفها كثيرون بأنها أعادت الدفء إلى علاقات لم تكن في أفضل حالاتها، كانت أفضل تمهيد لزيارة الملك سلمان إلى موسكو. والأکید أن السعودية وروسيا، بلدان مهمان ومؤثران، وقادران على حلحلة القضايا المهمة، لتأثيرهما المباشر وغير المباشر في بعض دول المنطقة، وهو ما تسعى إليه الرياض، وتتفهمه موسكو.



مستقبل العلاقات السعودية الروسية وتأثيرها في أمن الخليج العربي

محمد رجب سلامة*

في فترة وجيزة، نجحت السعودية وروسيا في إقامة تحالف وتعاون قوي ومميز في جميع النواحي والصعد، وليست علاقات محصورة في مجرد شراء المملكة الأسلحة الروسية، أو ضخ الاستثمارات السعودية في روسيا، لكن بات الأمر أوسع من ذلك، حيث تمّ خلق شبكة من المصالح لا يجوز التحلل منها، غير مرتبطة بتطورات إقليمية أو دولية ما. ولعل إعلان توقيع 6 اتفاقات ومذكرات تعاون بين روسيا والمملكة في مجالات الطاقة والفضاء والإسكان والاستثمار، يأتي ضمن هذا السياق، إضافة إلى الاتفاقية العسكرية التي تمّ توقيعها بين الجانبين، فضلاً عن إعلان المملكة بناء 16 مفاعلاً نووياً وإعطاء روسيا الدور الأكبر في تشغيل تلك المفاعلات، ومن المتوقع أن يصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى 7,5 مليارات دولار عام 2020.

ونجحت السعودية في إقناع روسيا بأهمية مصالح دول مجلس التعاون، وكذلك مخاوف دول المجلس، وبخاصة تجاه البرامج النووية الإيرانية والتسلح الإيراني التقليدي، وهو ما تسهم فيه روسيا بنسبة كبيرة، إذ تشير التقارير إلى أن قيمة المبيعات الروسية لإيران من الأسلحة عام 2014 بلغت نحو 4 بلايين دولار.



ومجمل ما سبق، لا يعني أن الحضور الروسي في منطقة الخليج العربي، بديل للشراكات القائمة لدول المجلس، وإنما تنويع تلك الشراكات هو أمر تفرضه متطلبات المرحلة الراهنة التي تملي ليس فقط على دول مجلس التعاون، وإنما على كافة الدول، إعادة تعريف مصالحتها الاستراتيجية.. في الأسطر القادمة نرصد أهم المحطات التاريخية بين البلدين، ومستقبل العلاقات الثنائية بينهما في ظل تداعيات الملف السوري الذي سنتحدث عنه بالتفصيل، إضافة إلى كيفية مجابهة التدخل الإيراني، ومراعاة الأمن الخليجي عامة والسعودي بشكل خاص.

محطات في تاريخ العلاقات بين البلدين حتى الآن

التقت السعودية مع دولة روسيا الاتحادية، بالعديد من المحطات المهمة عبر مراحل تاريخية مختلفة، يتخللها تارة التعاون، وتارة أخرى الخلاف، بينما ما نشهده حاليًا هو وجود توافقات عدة بين البلدين على مبادئ رئيسية، مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتشابه مواقف البلدين في الأمم المتحدة، وكذلك على المستوى الاقتصادي، انطلاقًا من مسؤولية عالمية تُملئها عضوية البلدين في مجموعة العشرين.

يُذكر أن العلاقات السعودية الروسية، بدأت في عام 1926م، حيث لم يمضِ سوى شهر وعشرة أيام على تأسيس المملكة، حتى بادر الاتحاد السوفيتي السابق برسالة بتاريخ 19 فبراير 1926م، أعلن فيها اعترافه رسميًا بالمملكة العربية السعودية، التي كان يُطلق عليها في ذلك الوقت "مملكة الحجاز وسلطنة نجد وملحقاتها"، لتكون بذلك أول دولة في العالم تعترف بالمملكة، وردًا الملك المؤسس عبدالعزيز آل سعود، برسالة أعرب فيها عن استعداد المملكة التام لإقامة علاقات مع حكومة الاتحاد السوفيتي ومواطنيها كما هو متبع مع الدول الصديقة.

شكّلت الرسائل المتبادلة، بداية التواصل الرسمي بين البلدين، الذي تُوج زيارة تاريخية للملك الراحل فيصل بن عبدالعزيز في عام 1932م إلى موسكو، عام إعلان "المملكة العربية السعودية"، عندما كان وزيرًا للخارجية في عهد والده الملك المؤسس، وفتحت الزيارة صفحة

في تنامي العلاقات بين البلدين، غير أن علاقات غير رسمية كانت قائمة. ويُذكر أن أول ما سجلته العلاقات السعودية الروسية، كانت الاتصالات المبكرة مع الإمام عبدالرحمن وابنه الأمير عبدالعزيز (الملك المؤسس) في الكويت في مطلع القرن العشرين قبل الاعتراف بالمملكة. وتوقفت العلاقة بعد سنوات على بدئها لعقود، وذلك في أبريل عام 1938م، عندما أعلن الاتحاد السوفيتي إغلاق بعثته الدبلوماسية في جدة، وقد كان الانقطاع الطويل للعلاقات الذي استمر لأكثر من نصف قرن، مضرًا لكلا الشعبين.

جاءت البداية الجديدة في 17 سبتمبر 1990م من خلال صدور بيان مشترك يُعلن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، على أسس ومبادئ ثابتة، لتبدأ مرحلة جديدة، عززتها الزيارات التاريخية التي قام بها إلى روسيا الملك الراحل عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود عام 2003م عندما كان وليًا للعهد، والملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود عام 2006م إلى روسيا عندما كان أميرًا لمنطقة الرياض، وزيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى المملكة عام 2007م. وأخذ التوجه نحو تكثيف التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين يتشكل تدريجيًا، حيث ارتفع حجم المبادلات التجارية بين البلدين من 235 مليون دولار أمريكي في عام 2005م، إلى 926 مليون دولار أمريكي خلال عام 2015م، منها صادرات سعودية إلى روسيا بقيمة 155.3 مليون دولار، وواردات من روسيا بقيمة 770.7 مليون دولار أمريكي.



تتركز واردات المملكة من روسيا الاتحادية بالدرجة الأولى على قضبان الحديد والتسليح، والشعير، وقضبان النحاس المصقول، والأنابيب ومعدات الحفر، إضافة إلى المنتجات المعدنية شبه الجاهزة. وتُصدر المملكة إلى روسيا المنتجات البتروكيماوية (الأصباغ)، والتمور، وبولي إيثيلين عالي الكثافة، والبوليميرات إثيلين، إضافة إلى أصباغ ودهانات سطحية والسجاد والموكيت وخيوط العزل.

لا شكَّ في أن هناك نقاط تفاهم وتوافق بين الرياض وموسكو، وهو ما تجلّى في تأكيدات لسمو الأمير محمد بن سلمان ولي العهد السعودي، عقب زيارته الأخيرة إلى موسكو، بأن العلاقات الثنائية بين البلدين في أوج ازدهارها، وفي المقابل أعرب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، عن رغبته في العمل مع المملكة، وهو ما يحدث بالفعل.

في ملف النفط، اتّسمت العلاقات السعودية الروسية بتفاهم متبادل، ففي ربيع العام الجاري، اتفق البلدان على خفض الإنتاج إلى 1.8 مليون برميل يوميًا من أجل الحفاظ على الأسعار.

وفي سياق البُعد الإقليمي، اتفقتا على تداول السلطة في مصر سنة 2013، وشاركت موسكو في دعم الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي. وفي هذا السياق، مكّنت المساعدات السعودية، القاهرة من شراء الأسلحة الروسية.

والمتابع لمسار العلاقات السعودية - الروسية، يجد أنها أخذت أفقًا جديدًا ونقله نوعية بعد الزيارتين اللتين قام بهما الأمير محمد بن سلمان، إلى روسيا ومباحثاته مع الرئيس الروسي، في يونيو وأكتوبر عام 2015م، وما تمّ توقيعه من اتفاقيات ومذكرات تفاهم لتوسيع التعاون في جميع المجالات، أبرزها الاتفاق على استثمار 10 مليارات دولار في إطار شراكة بين صندوق الاستثمارات العامة في المملكة والصندوق الروسي للاستثمارات المباشرة.

إضافة إلى زيارة وزير الخارجية السعودي عادل الجبير، خلال شهر أبريل الماضي، ولقائه مع نظيره الروسي لافروف، والتي شهدت خلالها تطورات مهمة في العلاقات بين السعودية وروسيا، إذ تمّ خلالها تقديم دعوة من قبل روسيا بشأن الترتيب لزيارة مرتقبة للعاهل

السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز إلى موسكو، مع الإشارة إلى تكثيف الزيارات المتبادلة بين البلدين.

وفي منتصف أبريل المنصرم، أجرى وفد برلماني روسي برئاسة فالنتينا ماتفيينكو، رئيسة مجلس الشيوخ الروسي، زيارة إلى العاصمة السعودية الرياض، تأكيداً على أن السعودية شريك هام لروسيا في الشرق الأوسط، إذ إن موسكو لديها مصالح في تطوير وتعميق التعاون في شتى المجالات، وخصوصاً في مسألة توفير الأمن للشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية.

ونهاية بزيارة ثالثة وسريعة لسمو الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد السعودي، في نهاية مايو الماضي، قال فيها للرئيس بوتين إن العلاقات بين المملكة العربية السعودية وروسيا، تمر الآن في أفضل مراحلها، مع وجود كثير من نقاط التفاهم بين البلدين، وتحديد آليات لتجاوز النقاط الخلافية.

وبالقدر والأهمية التي توليها المملكة لتطوير العلاقات الثنائية مع روسيا في جميع المجالات، لا تُغفل السعودية أن هناك أكثر من 20 مليون مسلم روسي يشكلون ما نسبته نحو 14% من إجمالي عدد سكان روسيا، وتحرص المملكة دائماً على الاهتمام ورعاية الحجاج الروس إلى الأماكن المقدسة، الذين يبلغ عددهم ما بين 16-20 ألف حاج روسي، إضافة إلى آلاف المعتمرين على مدار العام، ولا تقتصر هذه الجهود على رعايتهم داخل الحرمين الشريفين، أو حتى داخل المملكة فقط، بل تبدأ من سفارة المملكة في موسكو، التي تستقبل آلاف الطلبات للحج والعمرة كل عام، وتوفر لمقدمي الطلبات كل ما يلزم من مساعدة لإتمام الإجراءات بيسر وسهولة.



مستقبل العلاقات السعودية الروسية

قبل الجهود التي بذلتها الرياض، وبخاصة الزيارات الثلاث التي أجراها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، لتعميق وتعزيز العلاقات بين البلدين على أكثر من صعيد، كان مستوى التبادل التجاري - قبل عام 2015 - لا يتجاوز مليار دولار، رغم ضخامة إمكانات وطاقات البلدين ورحابة الفرص الاستثمارية المتاحة، إذ إن هناك إمكانات هائلة غير مستغلة بالكامل.

وبحسب وجهة النظر السعودية، فإن البلدين سيتمكنان من وضع أسس متينة فيما يخص استقرار سوق النفط، والأسعار على الطاقة، مما يشكل للطرفين فرصة جيدة للمضي في بناء المستقبل الاستراتيجي.

وفي السياق الاقتصادي، هناك كثير من مشاريع التعاون الاقتصادي بين روسيا الاتحادية والسعودية، وهو ما يساعد على رفع وتيرة العمل المشترك في المراحل المقبلة.

وفي الشأن السياسي، أكد ولي العهد، عدم وجود أي نقاط مواجهة بين سياسات البلدين، وسيتمكن الجانبان معاً من توجيه سياستهما في الاتجاه الصحيح بما يخدم مصالح البلدين.

وبفضل الزيارات المتتالية بين البلدين، نجح كلا الطرفين في تعزيز التوافق السعودي - الروسي حول الاتفاق النفطي الذي قاده السعودية، الذي يضمن لأول مرة في تاريخ المنظمة تعاون الدول المنتجة للنفط من خارج «أوبك»، وعلى رأسها روسيا.

ومن المتوقع أن تشهد الفترة المقبلة، فرص تحفيز الاتفاقات وتفعيلها لتحقيق عوائد إيجابية وتحقيق الاستقرار في أسواق البترول، لا سيما التعاون في مجال الصناعات البتروكيماوية وعدد من الصناعات النفطية.

وفي يوليو المنصرم، وجهت موسكو على لسان وزير الطاقة الروسي ألكساندر نوفاك، دعوة لشركة "أرامكو" للمشاركة في مشروع للغاز الطبيعي المسال في المنطقة القطبية الشمالية، الذي سيبدأ العمل فيه في عام 2020 بعد اكتمال عمليات بناء وحدات الإنتاج. كما قدمت

شركة "أرامكو"، عدة خيارات متنوعة للمشاركة في المشروع بالتعاون مع شركة "نوفاتك" التي تعدّ أكبر شركة منتجة للغاز في روسيا.

انفراجة في أزمة الملف السوري

يعدّ الملف السوري من أهم الأسباب التي صنعت فجوة بين الرياض وموسكو، إذ تلتزم كلّ منهما بموقف مختلف في مسألة النزاع السوري، إذ ترى المملكة في استقالة بشار الأسد حلاً لا بدّ منه لتحقيق تسوية سياسية في الجمهورية السورية، إلى أن بدأت الرياض، مؤخراً، بإيلاء اهتمام أكبر لرأي موسكو، الذي يعطي الأولوية للقضايا، وليس للشخصيات في السلطة، وبالتالي لضرورة ضمان الحفاظ على سوريا كدولة مستقلة وموحدة علمانية وديمقراطية.

وإن هذا الفهم من جانب المملكة، سمح لفالنتينا ماتفيينكو بالقول إن "هناك خلافات بشأن القضية السورية بين روسيا والسعودية، لكننا مع ذلك لسنا على الجانبين المتقابلين من المتراس". وما سبق دليل على بداية نشوء الثقة التي يحتاج إليها الطرفان بشدة، إذ إن روسيا التزمت - بالكامل - بشروط الرقابة على أسعار النفط، وأوفت بالالتزامات المفروضة عليها كافة. وهذه الحيثية لم تبق من دون اهتمام.



أمن الخليج العربي والتدخلات الإيرانية

إقامة حوار مباشر ومنتظم بين موسكو والرياض أصبح أمرًا حتميًا، يستحيل من دونه التوصل إلى حل مرضٍ لأي من مشكلات المنطقة، وبخاصة الأزمة الإيرانية، في حالة تراجع الدور الأمريكي تجاه أزمات الأمن الإقليمي نوعًا ما، وبخاصة بعدما وقع في وقت سابق من تقارب أمريكي - إيراني، إذ إن الأمر لا يرتبط فقط بمسألة البرامج النووية الإيرانية، وإنما الرغبة الأمريكية في إدماج إيران ضمن منظومة الأمن الإقليمي في الوقت الذي لا تزال لديها مشكلات عالقة مع دول مجلس التعاون الخليجي.

ثم الفوائد المشتركة التي ستعود على الجانبين، سواء في مجال الطاقة في ظل الانخفاض غير المسبوق لأسعار النفط وتداعياته على اقتصاديات دول المجلس، فروسيا لا يزال لها تأثير على المستوى الدولي، وبخاصة في المنظمات الدولية، بل والإقليمية أهمها منظمة شنغهاي وتجمع البريكس، وعلى المستوى العسكري لا يزال لدى روسيا قوات عسكرية متفوقة للغاية.



العلاقات السعودية الروسية.. 90 عامًا من

الصداقة رغم التوترات

نهى أبو عمرو*

تعتبر العلاقات السعودية الروسية، إحدى أهم العلاقات الدولية التي شهدت توترات وانفراجات، وصفها البعض بأنها علاقة كانت على قاعدة الخلاف، خاصة إذا كانت تجمع أشد الدول عداً للسعودية ألا وهي إيران. علاقة دبلوماسية قُدر عمرها بـ90 سنة بدأت في عام 1926م، إذ لم يمضِ سوى شهر وعشرة أيام على تأسيس المملكة، وبعد انتهاء الحرب الأهلية، حتى أبدت روسيا السوفيتية رغبتها في إقامة علاقات مباشرة مع دول شبه الجزيرة العربية. وفي نهاية عام 1922، في أثناء مؤتمر لوزان، التقى غريغوري تشيتشيرين وزير خارجية الاتحاد السوفيتي آنذاك ورئيس الوفد السوفيتي، ممثل الحجاز حبيب لطف الله، واستناداً إلى الاتفاق الذي تم خلال هذا اللقاء أُفتتحت قنصلية سوفيتية في الحجاز عام 1924، وأول قنصل سوفيتي كان الدبلوماسي كريم حكيموف، وبعدها اتفق الطرفان على إقامة علاقات دبلوماسية. كان الاتحاد السوفيتي من أوائل الدول التي اعترفت بالمملكة العربية السعودية، وفي أعوام 1926-1928 كان حكيموف سفيراً فوق العادة للاتحاد السوفيتي لدى مملكة نجد والحجاز التي شكلت في عام 1932 المملكة العربية السعودية، فأطلق عليه العرب لقب "الباشا الأحمر"، لأنه كان على اطلاع واسع بالدين الإسلامي، فدرس في مدرسة دينية، وكان يعزف جيداً على آلة الكمان، مما جعله يحظى بصداقة مؤسس المملكة السعودية عبدالعزيز آل سعود، الذي اعتبره صديقه الشخصي. فعندما نفتح صفحة العلاقة بين البلدين، نجد أنها ما زالت مستمرة، رغم الاختلافات الموجودة في المواقف ووجهات النظر بشأن الأزمة السورية والأزمات الدبلوماسية التي نشبت بينهما حيال ذلك، إذ أعلن قادة البلدين نيتهما عن تطوير هذه العلاقات في مختلف المجالات، فأصبحت الاتصالات السياسية أمراً

دورياً وضرورياً بين المسؤولين في البلدين، مروراً بالمصالح الاقتصادية التي ستشهد نمواً كبيراً في العلاقات.

الأزمة السورية ومنذ انفجارها، أحدثت شروخاً في علاقة، بلغ عمرها عقداً من الزمان. بدأ الخلاف واحتدم عندما تباينت المواقف بينهما، خاصة بعد تصويت روسيا، إضافة إلى الصين، ضد قرار كان مجلس الأمن ينوي إصداره ليؤسس موقفاً دولياً تجاه النظام السوري، حيث عبّر الملك عبدالله - آنذاك - عن استيائه تجاه ذلك التصويت من الفيتو الروسي خلال اتصال هاتفي أجراه مع نظيره الروسي، عبّر فيه عن عدم جدوى الحوار بعد أن وصل العنف ضد المدنيين إلى مستويات غير مقبولة، إضافة إلى استغرابه من عدم تنسيق موسكو موقفها مع الدول العربية قبل اتخاذ القرار بالتصويت السلبي، مشيراً إلى أن التصويت ضد القرار تسبب في اهتزاز الثقة بالأمم المتحدة، ويدفع للتفكير في البحث عن آليات دولية أخرى، تكون بديلاً عن مجلس الأمن، الذي توطر قراراته حسب درجة التنافس والتوافق بين القوى الكبرى الدائمة العضوية دوفاً اعتباراً للمسائل الإنسانية.



أمّا المناسبة الثانية، التي كشفت حدة الخلاف وتصاعد أوجهها بين العاصمتين، فهي تصريح للمتحدث باسم وزارة الخارجية الروسية، اتهم فيه المملكة السعودية بدعم الإرهاب في سوريا، وأثار ذلك التصريح استياء الخارجية السعودية بشكل بالغ، إذ سارعت إلى إصدار بيان انتقدت فيه موسكو، ورأت في ذلك التصريح محاولة لتشويه الموقف السعودي. كما ألقى البيان المسؤولية على روسيا التي أعطت النظام السوري رخصة للتمادي في قمع شعبه، نتيجة مواقفها المعارضة لأي تحرك دولي جاد.

فقبل الوصول إلى درجة الخلاف بينهما، التي عبر عنها الجانبان في أكثر من مناسبة بشكل مباشر وغير مباشر، عبر مؤتمرات صحفية عقدت لوزراء خارجية البلدين، كانت العلاقات السعودية والروسية تشير بشكل واضح إلى حالة جديدة بينهما، خاصة بعد التطور النوعي في طبيعة العلاقة بينهما منذ عام 2000 التي تجسدت في اتصالات وزيارات على مستوى القيادة، وتوقيع اتفاقيات عدة للتعاون الشامل، وهو ما جعل بعض المراقبين يتنبأ بتشكيل شراكة استراتيجية بين الدولتين اللتين تعدان أكبر منتج للنفط في العالم، وتتنافسان على مرتبة صدارة تصديره.

"الحالة الراهنة" في العلاقات بسبب اختلاف المواقف تجاه الأوضاع في سوريا وبعض الملفات الإقليمية، حالت من الانتقال إلى مستويات استراتيجية متقدمة في التعاون، رغم ما تحقق من نمو في مستوى التبادل التجاري بينهما، وتشكيل اللجان المشتركة، واستمرار الاتصال الدبلوماسي. فالاحتكاك الراهن - إذا صحت تسميته بذلك - لم يكن ليحدث لو أن الرياض وموسكو ركزت على الأبعاد الاستراتيجية التي تلتقيان حولها، بدلاً من الاقتصار على رؤية ضيقة لعلاقتهما وسعي كل طرف لتسخيرها لتحقيق مصالح مباشرة. ويأتي في مقدمة الركائز الاستراتيجية للعلاقة بين المملكة وروسيا، تقارب رؤيتهما لإشكالية توزيع القوة في النظام الدولي الراهن، إذ إن مصالح الدولتين تلتقي حول ضرورة تشتيت القوة، بدلاً من تركزها في طرف واحد - الولايات المتحدة - مما يدفع إلى سياسات أحادية تضرر منها العالم خلال

السنوات العشر الأخيرة. فالمملكة، رغم علاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، فإنها كقوة إقليمية مهمة وكقائد لتجمع إسلامي كبير، لا ترى مصلحة في بقاء النظام الدولي تحت هيمنة قوة تتصرف بشكل أحادي، وتسعى لتحقيق مصلحة ذاتية حتى لو تسبب ذلك في إلحاق الضرر بالأمن والاستقرار العالمي. أمّا روسيا من جهتها التي تسعى إلى استعادة شيء من مكانتها الدولية التي فقدتها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، فيؤمن قادتها بأن هذا الهدف - استعادة المكانة - لن يتحقق إلا من خلال تحول النظام الدولي نحو تعدد الأقطاب. والمؤكد أننا سنرى مزيداً من التأكيد على هذه القناعة والتصرف تبعاً لها خلال السنوات القادمة، بعد أن عاد بوتين إلى الكرملين مرة أخرى، وهو من أجاج هذا الشعور بعدم عدالة وتوازن النظام الدولي الراهن منذ هجومه الحاد على التصرفات الأحادية لواشنطن في مؤتمر ميونخ للأمن في 2007. موسكو والرياض، ولأسباب غير واضحة، انصرفتاً عن هذا الأفق الواسع للعلاقات نحو رؤية تركز على سعي كل منهما إلى توظيف العلاقة لمصالح محدودة وخاصة. فمن جهة، نجد أن الرياض أصبحت تنظر إلى موسكو من زاوية موقف الأخيرة من البرنامج النووي الإيراني، ومحاولة إقناعها بتوظيف علاقتها مع إيران لثنيها عن السعي لتخصيب اليورانيوم لأغراض عسكرية. في المقابل، نلاحظ أن روسيا لم تعد ترى في العلاقة المتنامية مع المملكة سوى مصدر للمزيد من المصالح الاقتصادية، سواء كانت في شكل عقود عسكرية، أو استثمارات سعودية. محطات مهمة وتاريخية برزت من خلالها تاريخ العلاقات السعودية الروسية وعمقها، إضافة إلى الجوانب التاريخية المشتركة، يرى مؤرخون لها إمكانية عودتها بقوة من جديد، فيما لو تمّ حل الوضع السوري الراهن، لتستأنف بين البلدين اتفاقيات ومذكرات تفاهم لتوسيع التعاون في جميع المجالات، فكان أبرز الاتفاقات استثمار 10 مليارات دولار في إطار شراكة بين صندوق الاستثمارات العامة في المملكة والصندوق الروسي للاستثمارات المباشرة.

وبالقدر والأهمية التي توليها المملكة لتطوير العلاقات الثنائية مع روسيا في جميع المجالات، لا تُغفل المملكة العربية السعودية أن هناك أكثر من 20 مليون مسلم روسي يشكلون ما نسبته نحو 14% من إجمالي عدد سكان روسيا، وتحرص المملكة دائماً على الاهتمام ورعاية الحجاج الروس إلى الأماكن المقدسة، الذين يبلغ عددهم ما بين 16-20 ألف حاج روسي، إضافة إلى آلاف المعتمرين على مدار العام، ولا تقتصر هذه الجهود على رعايتهم داخل الحرمين الشريفين، أو حتى داخل المملكة فقط، بل تبدأ من سفارة المملكة في موسكو، التي تستقبل آلاف الطلبات للحج والعمرة كل عام، وتوفر لمقدمي الطلبات كل ما يلزم من مساعدة لإتمام الإجراءات بيسر وسهولة.



التعاون السعودي الروسي.. فرص اقتصادية واعدة

إسلام كمال الدين*

في إطار سعي المملكة العربية السعودية للانفتاح على جميع القوى الدولية والإقليمية، واستغلال ثقلها الإقليمي، وقوتها السياسية والاقتصادية في شتى المجالات، اتجهت إلى توسيع العلاقات الاستراتيجية مع روسيا، في إطار رغبة حقيقية من الطرفين لتعزيز التعاون بينهما، ولا سيما في الملفات الاقتصادية التي تخدم كليهما، إذ إن روسيا تدرك بشكل كبير حجم المملكة وقوتها الاقتصادية والسياسية في المنطقة.

وفي الثلاثين من مايو - أيار الماضي، زار ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، العاصمة الروسية موسكو، والتقى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، ليفتح أفقاً جديداً للعلاقة بين المملكة العربية السعودية وروسيا، وفي مقدمتها التعاون الاقتصادي.



ما بين الصندوق الروسي والسعودي

وخلال الزيارة أعلن صندوق الاستثمارات المباشرة الروسي، أن صندوق المملكة العربية السعودية السيادي، يعتزم المشاركة في مشروع تطوير موقع مطار "توشينو" السابق في موسكو.

وقال الصندوق الروسي في بيان له إنه "تمّ توقيع مذكرة نوايا حول الانضمام إلى مجموعة من المستثمرين من أجل المشاركة في تطوير منطقة مطار "توشينو"، الذي يقع شمال غرب موسكو. ويواصل الصندوق الروسي والصندوق السيادي السعودي، العمل على الدفع بفرص الاستثمار في قطاعات، مثل تجارة التجزئة والعقارات ومصادر الطاقة البديلة والبنية التحتية اللوجستية والنقل،" بحسب ما نقلت صحيفة "RT" الروسية المملوكة للدولة.

اتفاقيات مهمة

وستُعدُّ روسيا شريكًا أساسيًا للمملكة العربية السعودية في المستقبل القريب، خصوصًا في ظل توجه المملكة لتعزيز الاستثمار في المجال الصناعي وتدعيم الصناعات غير النفطية، ولا سيما للتخطيط لمرحلة ما بعد النفط، وتنويع مصادر الدخل بتنويع مجالات الاستثمار.

وفي إطار خطة المملكة "2030"، يمكن الاستفادة من تعزيز العلاقات السعودية الروسية في الصناعات العسكرية، وفي صناعات التعدين والصناعات المرتبطة به، وكذلك إنشاء مفاعلات نووية لتوليد الكهرباء، نظرًا إلى توجه المملكة للاستثمار في تلك المجالات وللخبرات الروسية القوية في تلك المجالات.

وكان منتدى "الأعمال والاستثمار السعودي الروسي"، الذي عقد في العاصمة الروسية موسكو، قبل عامين من الآن، تمخض عن توقيع 15 اتفاقية استثمارية متبادلة بين الدولتين، تستثمر من خلالهما المملكة أكثر من 10 مليارات دولار في مشاريع روسية، ووعدت روسيا تقديم الدعم

للمملكة في بناء منشآت نووية لتوليد الطاقة، وأعلنت المملكة عزمها بناء 16 مفاعلاً نووياً، وإعطاء روسيا الدور الأكبر في تشغيل تلك المفاعلات، فضلاً عن معدل التبادل التجاري بين الجانبين الذي بلغ 1,46 مليار دولار نهاية عام 2014، ومن المتوقع أن يصل إلى 7,5 مليار دولار عام 2020.

التبادل التجاري

وعلى مستوى التبادل التجاري بين روسيا والمملكة العربية السعودية، فقد ازداد في الفترة ما بين سنوات 2003 - 2008 من 211.8 إلى 488.7 دولار أمريكي (بلغت قيمة الصادرات الروسية 465.9 مليون دولار أمريكي). وتتألف الصادرات من المعادن والمنتجات المعدنية، والعلف والورق والكرتون والخشب وسيارات الشحن.

وفي عام 2002 انطلق مجلس الأعمال الروسي السعودي، وفي أبريل/ نيسان عام 2008 أقيم في الرياض، برعاية غرفة التجارة والصناعة الروسية ومجلس الأعمال الروسي العربي، المعرض الروسي الأول "روسيا والمملكة العربية السعودية - آفاق مستقبلية جديدة للتعاون التجاري - الاقتصادي"، وندوة أعمال. على حين تم إقامة المعرض الثاني عام 2010.

ومنذ عام 2002 تعمل اللجنة الحكومية المشتركة الروسية السعودية في مجال التجارة والاقتصاد والتعاون في المجال العلمي والتقني. وانعقد في الرياض عام 2005 اجتماعها الثاني، على حين تم عقد الاجتماع الثالث للجنة المشتركة في بطرسبورغ في يونيو/ حزيران عام 2010.



التعاون في مجال الطاقة

ولم يتوقف التعاون على التبادل التجاري والصناعي فحسب، بل إن مجال الطاقة يعدُّ من أبرز المجالات المشتركة بين البلدين، ففي عام 2004 تمَّ التوقيع على اتفاقية بين الشركة الروسية المساهمة "لوكويل أوفرسيز هولدنغ" وحكومة المملكة العربية السعودية، حول مساهمة الشركة الروسية في عمليات التنقيب وبناء مصنع لتسييل الغاز بجانب حقل "غوار"، وهو أكبر حقل نفطي في العالم يقع في جنوب شرقي المملكة العربية السعودية. وفي عام 2004 أُفتتح مكتب للشركة الروسية المساهمة "ستروي ترانس غاز" في مدينة الخبر، وقامت هذه الشركة في سنة 2005 بطلب من غرفة التجارة والصناعة لمدينة الرياض بوضع تصور لإنشاء شبكة وطنية لنقل وتوزيع الغاز في المملكة العربية السعودية، ووضعت تصميمًا لتوزيع الغاز في مدينة الرياض. ومنذ سنة 2006 تعمل في مدينة الخبر ممثلة شركة "غلوبالستروي - أنجينيرينغ". ثم إن أمام الشركات الروسية فرصة كبيرة لدخول السوق السعودي في الفترة المقبلة، خاصة في إطار خطة المملكة للتنمية والانفتاح على الجميع مع رؤية المملكة "2030".

تعاون اقتصادي .. ورسائل لإيران والولايات المتحدة

وللتعاون السعودي الروسي في مجال الطاقة، منافع أخرى يمكن أن يتمَّ استثمارها، للوقوف أمام الطموحات الإيرانية في سوق النفط العالمي، فالتعاون بين البلدين سيصعب من منافسة إيران لروسيا والسعودية.

وسوف تستطيع السعودية وروسيا، بيع برميل النفط بسعر أقل من 100 دولار، ولن تستطيع إيران تقديم عروض منافسة للمملكة.

كذلك سيحقق التعاون الاقتصادي بين البلدين، مكسبًا قويًا للمملكة، إذ ستجد الولايات المتحدة منافسًا لها في السوق السعودي شديد الأهمية بالنسبة لها؛ وهو ما سيكون رسالة قوية من المملكة، التي لم تكن مرتاحة للسياسة الأميركية في الفترة الأخيرة، تجاه الملف السوري والاتفاق النووي الإيراني.



العلاقات السعودية الروسية وانعكاساتها على

سوق النفط

هاني ياسين *

مثل منتصف العام الجاري 2017، علامة فارقة بشأن مستقبل سوق النفط في المنطقة، وبالتحديد في نهاية شهر مايو/ أيار الماضي، الذي شهد زيارة مهمة من قبل ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، إلى العاصمة الروسية موسكو، ولقاء جمعه مع الرئيس فلاديمير بوتين، وتمّ خلال الزيارة توقيع عدد من الاتفاقيات في مقدمتها اتفاقيات متعلقة بمجال النفط والطاقة. ورهًا ما كشفت عنه الإدارة الأميركية في عام 2014، بشأن مستقبل النفط، من كون احتلال السعودية المرتبة الأولى والكلمة العليا في مستقبل النفط عالميًا، بدأ يظهر عقب الاتفاقيات بين المملكة وروسيا، وهو ما تحقق بالفعل عقب التعاون بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء، حيث تقع روسيا في قلب الأخيرة، وهو ما أدى إلى استقرار أسعار النفط في السوق العالمي لما يقارب العام والنصف.

وقد ينعكس ذلك مستقبلاً في عملية استقرار نسبي وانتعاش في سوق النفط خلال الأشهر المقبلة، بعد اتفاق الدول الأعضاء بأوبك وغير الأعضاء، الذي تدعمه السعودية وروسيا، عقب الاتفاق الذي شهدته الطرفين ومعهما عدد من المنتجين الرئيسيين الآخرين كالإمارات والكويت الذين سيدعمون تمديد تقليل إنتاج النفط مستقبلاً.

وقد تمثّل استقرار الأوضاع في المملكة العربية السعودية، في المساهمة بضح نسب مدروسة من النفط الخام، على عكس بعض الدول الأخرى التي تعيش ظروفًا ذات طبيعة خاصة جعلتها غير قادرة على الالتزام بإنتاج وضخ الكميات المتفق عليها، مثل العراق وليبيا، وهو ما مكّن المملكة وجعلها قادرة على تحقيق التوازن النسبي والحفاظ على أسعار النفط.

وفي الوقت نفسه، تعتزم المملكة وضع خطط لتغيير الطريقة التي تُحدد بها أسعار النفط

لأوروبا بدءًا من يوليو القادم، وستسعى إلى نهج سوق جديد في الأشهر أو السنوات المقبلة، بعد التركيز الكامل على الأسواق الآسيوية والفرص الاستثمارية المتاحة هناك، كما هو واضح من خلال الزيارة الطويلة للملك سلمان بن عبدالعزيز إلى آسيا، وإنفاقات أرامكو التي تبلغ مليارات الدولارات.

وعلى ما يبدو، أن هناك إعادة توجيه مفاجئ لجزء من نهج الشركة المستقبلي، كما أن روسيا تحتل دائمًا وضعًا مميزًا في أسواق النفط الأوروبية، إذ إنها أكبر مورد بنسبة حوالي 32% في عام 2016، لذلك لا يمكن تجاهل السيطرة الروسية على سوق الطاقة الأوروبي، ولكن قد تتعرض موسكو للضغط إذا دخلت أرامكو السعودية، إضافة إلى العراق وإيران بشكل جدي، إلى سوقها الأكثر استقرارًا. ولذلك، فإنه من مصلحة البلدين التعاون الوثيق في مجالات النفط وفتح أسواق جديدة ومشاركة، فالمنافسة سيكون لها تأثير كبير على استقرار السوق وعلى الأسعار.



كما أن حرب الأسعار، ستؤدي إلى جذب السوق الأوروبية، وقد تجبر الأطراف على عدم تمديد اتفاقية خفض الإنتاج لمدة 6 أشهر أخرى. كما أن المملكة العربية السعودية التي تستحوذ الآن على السوق الآسيوي، تعتبر أوروبا سوقًا مستقرًا يزيد الطلب فيه على النفط الخام بدرجة كبيرة. وعلى ذلك، فإن السوق الأوروبي أصبح هو الساحة المحتملة لسيناريو حرب الأسعار، وأن المملكة لا تضع في احتمالاتها فقدان هذا السوق، لكنها في الوقت نفسه، ومعها روسيا، غير مستعدة لمواجهة الأخطار المترتبة على حرب الأسعار المرتقبة. كما أنه على المستوى السياسي، فإن مستقبل الرئيس بوتين سيتحدد في السنة القادمة، حيث موعد الانتخابات الرئاسية، في حين يعتمد مستقبل المملكة بشكل كبير على القدرة على تنفيذ رؤيتها المستقبلية وعلى نجاح الطرح العام الأولي لأسهم شركة أرامكو.

وإن التقارب السعودي مع روسيا، التي تمتلك بعض أدوات الضغط على حليفها إيران، نظرًا للكثير من المصالح المشتركة بينهما، وعلى رأسها الأزمة السورية، قد يفرض بعض القيود على طهران في إنتاجها النفطي ومحاولة الالتزام بما هو متفق عليه من قبل الدول الأعضاء وغير الأعضاء .

ولذلك، يمكن القول إنه باستخدام نهج هادئ وخطة ذكية من الطرفين واستغلال العلاقات الإيجابية بين البلدين، يمكنهما توجيه السوق لصالحهما. فبال تعاون الروسي السعودي الوثيق، سيتم توجيه حرب الأسعار ضد إيران والمحور الذي تعمل معه، ووقف التهديدات ضد منظمة أوبك، وفتح أسواق مشتركة يمكن أن تنجح فيها الدولتان معًا.



الأيدولوجيا.. وعقبات أخرى في تاريخ العلاقات السعودية الروسية

محمد عبادي*

على مدار عقود، شهدت العلاقات بين المملكة العربية السعودية وروسيا، توترات وفتورًا على الرغم من أسبقيتها، فالإتحاد السوفييتي أول دولة غير عربية اعترفت بالمملكة العربية السعودية عام 1926م، ويرجع ذلك لأسباب كثيرة، أبرزها الخلفية الأيدولوجية للنظام الروسي، ودعم الإتحاد السوفييتي للأنظمة الماركسية في إثيوبيا واليمن وأفغانستان. انفراجه سريعة شهدتها الأحداث، عقب غزو العراق للكويت في عام 1990، ولكن سرعان ما تدهورت العلاقات مرة أخرى، على خلفية الدعم الروسي للبرنامج النووي الإيراني. وشهدت العلاقات تحسنًا ملحوظًا بعد عام 2003، وجاءت زيارة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان إلى العاصمة الروسية في 30 من مايو الماضي، لتفتح أفقًا جديدًا للعلاقة بين المملكة العربية السعودية وروسيا.



ومثلت هذه الزيارة إقراراً من كلا الطرفين بالقوة التي يمثلها كل طرف في مسار القضايا الإقليمية والدولية، فقد أقرت المملكة بأهمية الدور الروسي الفاعل في المنطقة وانعكاساته على مسار القضايا الدولية الكبرى. وأقرت موسكو بأن السعودية هي الطرف الرئيس الذي يقود الواجهة العربية في ملفاته الكبرى، لا سيما المواجهة مع إيران.

تلك الزيارة عكست رغبة حقيقية بين الطرفين للمضي قدماً في تأسيس مرحلة جديدة من العلاقات الثنائية المعمقة، لكن ثمة عقبات تقف حائلاً في وجه علاقة قوية وفاعلة بين الطرفين.

وشملت تلك العقبات، أبرز القضايا الشائكة في المحيط العربي والإقليمي، فالعلاقات بين إيران والخليج على صفيح ساخن، والأوضاع في سوريا متأزمة، والحدود السعودية اليمنية مشتتة، والضغط بورقة النفط حاضر. كل هذه القضايا تشهد حالة من الاستقطاب، تقف المملكة في طرف منه، وعلى النقيض تقف روسيا في الطرف الآخر.



طهران.. عدو لدود

على مدار عقود، ومنذ إعلان الخميني انتصار الثورة الإسلامية في البلاد بعد طي حقبة الشاه في عام 1979م، كان الخط العريض لتلك الثورة هو تصديرها لدول الجوار، رغبة من طهران في السيطرة عليها. ولأن النهج السياسي في طهران، يقوم بالأساس على معتقدات دينية بحتة، فقد وجهت سهامها منذ اللحظة الأولى للمملكة العربية السعودية، لكونها تمثل قيادة "الإسلام السنّي" في العالم، وهو العدو الأول للمذهب الشيعي الحاكم في طهران.

وعلى مدار تلك العقود، حاولت طهران الاشتباك مع المملكة في كل نقاط التماس، بطرق غير مباشرة، عبر تأسيس كيانات سياسية وميليشيات مسلحة تجمعها قاعدة رئيسة هي العقيدة الطائفية، ولاؤها الأول للولي الفقيه، المرشد الأعلى في إيران.

غير أن الملف النووي الإيراني، هو التحدي الأبرز في تلك العلاقة المضطربة بين دول الخليج وطهران. فعلى الرغم من الاتفاق الدولي بين طهران ومجموعة (5+1)، الذي قيّد المشروع



النووي في إيران، إلا أنه فتح في المقابل آفاقاً سياسية جديدة وأموالاً طائلة، استغلتها طهران في حربها ضد المملكة.

وبينما يمثل هذا الميراث خلفية الصراع بين الرياض وطهران، تقف روسيا جنباً إلى جنب مع طهران، ما عدّه البعض شراكة استراتيجية بين البلدين.

سوريا.. شرار أزمة يتطاير

منذ اللحظة الأولى لاشتعال الثورة السلمية في سوريا، التي ما لبثت أن تعسّرت سريعاً، اتخذت المملكة قرارها، بحتمية رحيل الأسد، والشروع في بناء دولة حديثة، يمثل فيها رأي الشعب السوري القرار الأهم، بعيداً عن حكم الوكيل الإيراني.

وكرست المملكة سياستها الخارجية في هذا الاتجاه، لتتصدم بالقرار الروسي المؤيد لبشار الأسد، والداعم له في قراراته كافة، وإمداده بترسانة من الأسلحة الفتاكة لقتل شعبه.

وعبر سنوات الصراع، تحوّلت وجهات النظر والقرارات إلى معسكرات متناحرة، فدعمت المملكة المعارضة السورية، لتكسب أرضاً وتحقق انتصارات كبرى، إلى أن شكلت روسيا حلفاً سياسياً وعسكرياً مع بشار الأسد، وطهران، وميليشيات طائفية كحزب الله، فرجحت كفة النظام وتغيرت المعادلة.



النفط.. كارت أحمر

في نهاية عام 2014، شهدت أسواق النفط هبوطاً في الأسعار، مثل عنصرًا ضاعطاً على البلدين الحليين: روسيا وإيران، ما فسّرهُ مراقبون على كونه ضغطاً محسوباً مشتركاً من الحليين في الكفة الأخرى: المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأميركية، رغبة في حلحلة الوضع المتأزم في الشرق الأوسط والمنطقة العربية.

ورغم الخطوة الجريئة والقرار الشجاع من المملكة، فإن طهران وروسيا تتمسكان بآرائهما والقرارات الناتجة عنها، على حين تواصل المملكة الضغط عبر رفع إنتاجها من النفط.



السعودية وروسيا

الأهداف



التعاون لتعزيز العلاقات الثنائية
(الاقتصاد ، العسكرية ، التقنية).



تكثيف التعاون و الاستثمار
(العسكرية ، الطاقة ، الفضاء)



تعزيز الشراكة في
مجال التعليم

خارطة طريق التنمية التعاونية قطاع التعاون



الطاقة النووية



الشركات
الصغيرة و المتوسطة



الثقافة و الفن



الأنشطة الرياضية



الاقتصاد و الاستثمار



النطاق
القانوني و التنظيمي



النفط و الغاز

خدمات مركز سمت



✉ info@smtcenter.net

www.smtcenter.net @smt_center